

Distr.
GENERAL

A/52/486/Add.1/Rev.1
12 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير
المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة إضافة إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٤/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

مرفق

إضافة إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
بشأن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا

أولا - مقدمة

١ - كما جاء في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي عن العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين (A/52/486)، أصبح من الضروري إجراء تقييم لسير العمل في العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا يقوم به الخبراء بالتشاور مع حكومة رواندا من أجل رسم خط اتجاه العملية في المستقبل. وبناء على ذلك، طلب المفوض السامي من السيد إيان مارتن الذي كان رئيس العملية الميدانية للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ زيارة رواندا من ٦ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ لتقييم دور العملية الميدانية في الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في رواندا ولتقديم توصيات بشأن أهمية ولايتها مع مراعاة آراء حكومة رواندا والظروف الأمنية السائدة فيها. والتقى السيد مارتن في سياق البعثة التي اضطلع بها بالرئيس وبنائب الرئيس وبغيرهما من كبار المسؤولين في حكومة رواندا؛ وبالوكالات الشريكة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية؛ وبممثلين عن الحكومات المساهمة في تمويل العملية الميدانية. وتبيّن هذه الإضافة إلى تقرير المفوض السامي النتائج والتوصيات التي خلصت إليها بعثة التقييم التي اضطلع بها السيد مارتن والتي لا تزال قيد النظر. وأجريت مشاورات غير رسمية في جنيف في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ دعي إليها شركاء الأمم المتحدة ذوو الصلة الذين يقومون حاليا بدور ميداني في رواندا. وسوف يخضع التقرير التقييمي إلى مزيد من المناقشة في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في إطار مناقشة الحاجة إلى أن تتبع وكالات الأمم المتحدة نهجا أكثر تكاملا حسبما اتفق عليه في اجتماع اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية المعقود في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ثانيا - نتائج بعثة التقييم

٢ - ورد في تقرير المفوض السامي المقدم إلى الجمعية العامة وصف للتطورات الحاصلة في حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية في رواندا منذ عودة الروانديين بأعداد ضخمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية (المعروفة سابقا بـ زائير) ومن جمهورية تنزانيا المتحدة في أواخر عام ١٩٩٦^(١). وتساهم العملية الميدانية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أعقاب الإبادة الجماعية الحاصلة في عام ١٩٩٤ وفي سياق استمرار عمليات التمرد والعمليات المضادة لها. وقد أدت الظروف الصعبة والخطيرة التي تضطلع فيها العملية الميدانية بولايتها إلى سقوط ضحايا من بين الموظفين. وتظل العملية الميدانية ملتزمة بإقامة وجود لها من جديد في المحافظات والبلدات وفقا لما تسمح به الظروف الأمنية. وفي أوائل شهر تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٧، أعيد فتح مكتب فرعي في سيانغوغو. وكان فريق ميداني يستعد لاتخاذ مقر له في جيسيني. إلا أنه تم تأجيل ذلك بسبب اشتداد القتال في المنطقة.

٣ - وهذه الحالة الأمنية تمثل بالنسبة للعملية الميدانية مسألة تعد الأثر الجديد لإنشاء عمليات ميدانية لحقوق الإنسان في بلدان تشهد صراعات مسلحة داخلية خطيرة. وقد تم اكتساب الخبرة في إطار عملية رصد حقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة في إطار النزاعات السياسية وحالات القمع السياسي، ولكن الأمن النسبي؛ وهي لا تهدف إلى رصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة خلال الصراعات الواسعة النطاق. ومما لا مناص منه أن إمكانية وصول القائمين برصد حقوق الإنسان إلى منطقة النزاع تقتلص كلما اشتد هذا النزاع. ولا يمكن مع ذلك لألية حقوق الإنسان القائمة أن تمتنع عن بذل أي جهد للتحقق من مصداقية التقارير الواردة من مناطق النزاع بالنسبة للقتل المتعمد لمدنيين والتي تدل، إذا ثبت أنها صحيحة، على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان العالمية وكذلك للقانون الإنساني الدولي.

٤ - وقد توترت العلاقات بين العملية الميدانية والحكومة بسبب الجهود التي تبذلها العملية الميدانية للتحقيق في جرائم قتل المدنيين على يد الجيش الوطني الرواندي خلال العمليات المضادة للتمرد ولمناقشة هذه الجرائم مع حكومة رواندا والإبلاغ عنها في شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ١٩٩٧ في أعقاب انسحاب الأفرقة الميدانية من الغرب وفرض الأمم المتحدة للقيود الأمنية التي أنهت الوصول إلى مناطق النزاع، واستلمت العملية الميدانية تقارير تتصل بارتكاب جرائم قتل مدنيين على نطاق واسع على يد الجيش الوطني الرواندي في محافظة روهندري المشار إليها في الفقرة ٥٢ من التقرير. وتم التحقيق في هذه التقارير من كيغالي دون الوصول إلى المناطق التي زعم أن ارتكبت فيها جرائم القتل. وتمكنت العملية الميدانية من الاتصال مباشرة بمصادر موثوقة وتقييم المعلومات على نحو يتسم بروح المسؤولية وبذل جهود جدية لمناقشتها مع الحكومة قبل وضع تقرير كتابي خطير وسري إلى وزارة الدفاع. ويجدر مع ذلك الاعتراف بأن فرض قيود في ظل الظروف الراهنة، على القدرة على التحقق من المعلومات الواردة بشأن هذه الحوادث أو تقدير أعداد القتلى بدقة لضمان إجراء تحقيقات كاملة تظل مهمة تقع على عاتق الحكومة.

٥ - ومنذ أواخر عام ١٩٩٥، بعثت العملية الميدانية بتقرير شامل يغطي شهر واحد أو شهرين كل مرة إلى الوزارات الحكومية الأكثر علاقة بذلك قبل عرضها على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية في جنيف. كما تقدم وتسعى إلى مناقشة تقارير سرية تتعلق بحوادث معينة أو بأنماط حوادث أو قضايا قبل أن يتم نشرها بوصفها "تقارير عن الحالة". وبعض التحقيقات المتعلقة بحوادث كانت العملية الميدانية قد أبلغت عنها اضطلع بها المدعي العام العسكري في منتصف عام ١٩٩٦، بالتعاون الوثيق مع العملية الميدانية. ويبدو أنها لم تسفر عن نتيجة، وربما يرجع ذلك جزئياً إلى تخصيص موارد محدودة للغاية للتحقيق والمتابعة، حتى تم تزويد مكتب المدعي العام العسكري بموظفين إضافيين تحت رئاسة موظف أقدم في نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويبدو أن كلتا العملية الميدانية والحكومة تعتبر أنه لم يتم إجراء حوار فعلي والافتقار إلى الاستمرارية في رئاسة العملية الميدانية كان يعتبر عائقاً في هذا الصدد. وقد ركزت ولاية

العملية الميدانية على الدوام على قدم المساواة على الرصد والتعاون التقني. وقد بذلت جهود لإقامة صلة متبادلة بينهما. وعند وقف الرصد من جراء الانسحاب من الميدان في شباط/ فبراير ١٩٩٧ واستئنافها ببطء وبصورة جزئية، جرى التركيز في عملية إعادة التشكيل وإعادة توزيع الموظفين على دعم نظام العدالة وعلى تعزيز حقوق الإنسان بصفة عامة. وجرى منذ ذلك الحين الاضطلاع بالعديد من الأنشطة التدريبية المجدية مع الجيش الوطني الرواندي ورجال الدرك وأجهزة الشرطة في البلدات؛ ومسؤولين في نظامي العدالة المدني والعسكري؛ وأفراد من الجمعية الوطنية المؤقتة. وقد أخذت العملية الميدانية تعمل بصورة متزايدة بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية الرواندية. إلا أن الحكومة تشعر بأن العملية الميدانية تهتم أساسا بالرصد وليس بناء القدرات، وأنها لم تستأنف دورها في مجال الرصد بما فيه الكفاية وأنها أفرطت في تكليف موظفيها بأنشطة في مجال تعزيز القدرات.

٦ - وأعرب أعضاء في الحكومة عن قلقهم إذ أن العملية الميدانية لم تجد بنظرهم التحقق مما يرد في تقاريرها وأنه بالرغم من عدم وجودها في الموقع فهي لم تحاول التأكد من الوقائع قبل إعلانها. واشتكوا أيضا من أن العمل لا يسعى لبلوغ الهدف المتمثل في رصد حالة حقوق الإنسان من أجل حث خطى رواندا في ميدان حقوق الإنسان. وأشاروا إلى أن نية الحكومة كانت في البداية أن يكون للعملية الميدانية وجود في إقليم رواندا بغية تعزيز روح الشراكة ومساعدة الروانديين في تنمية قدراتهم على تعزيز حقوق الإنسان وليس أن تستضيف أفرادا ليتولوا عملية الرصد فيتحولون إلى شرطة تحقق في أنشطة الحكومة. وتعتزم الحكومة إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان لتضطلع، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الرواندية، بمسؤولية رصد حقوق الإنسان وتعزيزها. وأعرب عدد من المسؤولين الحكوميين عن تقديرهم لما اضطلعت به العملية الميدانية من عمل في مجالات عدة، مثل تزويد وزارة العدل بالمعلومات والتعاون مع مكتب المدعي العام العسكري.

٧ - ومعظم ممثلي الحكومات التي ترأست حملة الإسهام في تمويل العملية الميدانية والتي تتبع عملها عن كثب أعربوا عن رأيهم بأن حالة حقوق الإنسان في رواندا تتطلب أن يكون للعملية الميدانية من جديد وجود محلي وأن يتم الحفاظ عليه والمضي في عملية الرصد إلى أقصى حد يمكن أن يتماشى مع القواعد الأمنية التي فرضتها الأمم المتحدة. أما مكتب العملية الميدانية الذي لا يزال يخضع هو أيضا للقواعد الأمنية التي فرضتها الأمم المتحدة والتي تؤدي إلى إعاقة أنشطة الرصد التي يضطلع بها، فقد أعرب عن أمله في أن تتمكن العملية الميدانية من استئناف الزيارات التي تقوم بها إلى مراكز الاحتجاز المحلية على نحو أكثر شمولاً. من جهة أخرى، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تستند إلى تقييمات أمنية غير تقييمات الأمم المتحدة والتي لا يكون مندوبوها مصحوبين في تنقلاتهم بمراقبين مسلحين تقوم حاليا بزيارة أغلبية مراكز الاحتجاز وإن لم يكن جميعها.

ثالثا - توصيات

٨ - ينبغي أن يظل دور العملية الميدانية دورا يجمع بين وجود محلي رادع وأنشطة في مجال الرصد مع توافر عنصرَي التعاون التقني وبناء القدرات. وينبغي اعتبار عملية الرصد وسيلة لمساعدة الحكومة في التصدي للمشاكل وأساسا يستند إليه في الحوار الرامي إلى تشخيص الاحتياجات وحافزا يشجع المجتمع الدولي على توفير المساعدة اللازمة للقيام بذلك. وينبغي أن يرتبط عنصرَي بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها بعملية تشخيص الاحتياجات.

٩ - وينبغي إيلاء الاهتمام بالاستعاضة عن التقارير الصادرة كل شهرين عن العملية الميدانية والتي يتسم طابعها شبه العلني باللبس بتقارير دورية أقل تواترا يقدمها المفوض السامي إلى لجنة حقوق الإنسان ونشرها بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة. وينبغي أن يكون هذا التقرير أكثر تحليلا من التقارير الحالية ومزود بقرائن كافية. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير توصيات وأن تربط تحليل حالة حقوق الإنسان والتوصيات بشأنها بتعاون العملية الميدانية مع المؤسسات الرواندية في مجال بناء القدرات. وينبغي أن يقدم كل مشروع تقرير مسبقا إلى الحكومة وينبغي أن يشكل أساسا للحوار ويتم إيرادُه في التقرير المنشور. وينبغي أن تواصل العملية الميدانية إصدار تقارير في الوقت المناسب عن الحوادث الهامة، وينبغي الاستمرار في أن تكون هذه التقارير موضع مناقشة مسبقة مع الحكومة.

١٠ - وينبغي التسليم صراحة في التقارير العملية الميدانية بوجود صعوبات خاصة ينطوي عليها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في ظروف الصراع الداخلي المسلح والقيود السائدة بهذا الشأن في رواندا. وينبغي أن تواصل العملية الميدانية التحقق إلى أقصى حد ممكن من التقارير التي تفيد بوجود هذه الانتهاكات، ولا سيما التقارير الواردة من مناطق قد لا يكون بإمكانها الوصول إليها بمقتضى القواعد الأمنية التي فرضتها الأمم المتحدة. وينبغي بذل كل جهد من أجل إجراء مقابلات مع القادة العسكريين في سياق هذه التحقيقات.

١١ - ويتعين تعزيز مصداقية الدور الذي تقوم به العملية الميدانية في مجال بناء القدرات وتعزيزها من خلال مواصلة الإقرار بما تقوم به فعلا، وبخاصة من خلال وضع تعريف واضح للصلة القائمة بين تشخيص العوامل التي تسبب ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وأولويات عملية بناء القدرات وتعزيزها، وكذلك من خلال وضع تحديد أفضل للأهداف. وكما جاء في التقرير الذي قدمته المفوضة السامية إلى الجمعية العامة^(١)، فإن العملية الميدانية وضعت برنامجا ضخما لأنشطة التعاون التقني التي يمكنها الاضطلاع بها والتي تعكس المشاورات الواسعة النطاق التي أجرتها مع الشركاء الروانديين. وينبغي للعملية الميدانية أن تقوم بعد إجراء المزيد من المناقشات مع الحكومة باختيار مجموعة استراتيجية من الأهداف في مجال بناء القدرات. ومن المقرر إجراء المزيد من المناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون معه للاضطلاع بهذه المشاريع.

١٢ - ويتوخى برنامج التعاون التقني توفير التدريب والدعم لنظام العدالة العسكري، وهي مسألة ينبغي إيلاؤها أولوية عالية جدا. وهو يتوخى أيضا توفير الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة التي تنوي الحكومة إنشاؤها. ومما يتسم بأهمية كبرى أن تكون التشريعات اللازمة، التي تجرى حاليا إعادة صياغتها في وزارة العدل، مشبعة بأفضل الممارسات الدولية. وبالفعل، فإن هذا الشاغل يدخل في إطار ولاية الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان الذي يجري حاليا مشاورات بهذا الصدد مع المستشار الخاص للمفوض السامي لشؤون المؤسسات الوطنية.

١٣ - وينبغي أن تنظر العملية الميدانية، على سبيل الأولوية، في كيفية تعزيز التعاون القائم حاليا بينها وبين المنظمات الرواندية غير الحكومية لحقوق الإنسان من أجل المضي في دعم قدرات كل منها في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد السعي إلى إشراك منظمة غير حكومية تكون قد اكتسبت خبرة في مجال بناء القدرات في بلدان أخرى من أفريقيا.

١٤ - وقد افترقت البرامج المتعلقة بالعمل الذي تضطلع به العملية الميدانية في مجال تعزيز حقوق الإنسان إلى أهداف محددة ولم تأخذ دائما في الاعتبار المعلومات والتحليلات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلد. وينبغي الربط على نحو أفضل بين هذا العمل والمسائل ذات الأولوية العالية التي تلاحظ في جوانب أخرى من مهام العملية الميدانية، وهي إقامة العدل ورصد حقوق الإنسان. وتشمل هذه المسائل ضمانات المحاكمة العادلة واستقلال رجال القضاء وغيرهم من ممارسي المهن القانونية، واحترام إجراءات الاعتقال والاحتجاز القانونيين والضمانات المتعلقة بالحقوق في الحياة والسلامة البدنية وإمكانية وصول عامة الشعب إلى سبل الانتصاف الفعلي بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان.

١٥ - ويجب أن تستند القرارات المتعلقة بملاك الموظفين وهيكل العملية الميدانية في المستقبل إلى الأولويات المحددة بالنسبة للدور الذي ستقوم به العملية في المستقبل. وتفتقر الأفرقة الميدانية حاليا إلى موظفين وينبغي زيادة تدعيم الأفرقة الميدانية فورا؛ وقد تم مؤخرا اتخاذ قرارات بالنشر تم بموجبها رفع عدد الموظفين في الأفرقة الميدانية إلى ٢٧ موظفا. ويجب، عند اتخاذ قرار بشأن مدى تدعيم الأفرقة الميدانية، عدم الاستناد إلى الظروف الأمنية فحسب، بل إلى نتيجة المناقشات الجارية مع الحكومة فيما يتعلق بمواصلة مهمة الرصد والوجود المحلي للعملية الميدانية.

١٦ - وتظل مسألة ضمان التمتع بشخصية قوية والاستمرارية على مستوى رئيس العملية الميدانية أمرا حيويا لمواصلة الحوار مع الحكومة ولضمان ارتضاع المعنويات وجودة الإدارة داخل العملية. فالطابع الصعب والحساس لعملية التحقيق والإبلاغ في الإطار الراهن يتطلب التمتع بمهارات وبخبرة رفيعة المستوى. وبالتالي ينبغي اللجوء إلى من تكون لديه خبرة ودراية مهنية ممتازة لدعم الجهود التي تبذلها العملية الميدانية من أجل تعزيز بناء القدرات وحقوق الإنسان.

١٧ - ويواجه المسؤولون عن إدارة الأمن وضعاً صعباً للغاية إذ أن المواقع التي يشتد فيها النزاع لا تكون ثابتة. وهذا النوع من الخطر قد ينتشر في جميع أنحاء البلد مما يؤدي إلى استمرار وجود وضع سريع التقلب. وتتطلب هذه الظروف إجراء تقييم مستمر يتناول مناطق محددة. وقد تضمن تقييم الأمم المتحدة للوضع الأمني الذي اضطلع به منسق الأمن التابع للأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٧ توصية بتوظيف ضابط أمن من الفئة الفنية في كل من المكاتب الميدانية المقترحة قبل إعادة فتح هذه المكاتب خارج كيغالي. وقد تم حالياً تعيين ضابطي أمن لمكتبي سيانغوغو وجيسيني. وينبغي إيلاء أولوية عالية لضرورة إيجاد فريق أمني قوي في العملية الميدانية مراعاة للحاجة إلى ضمان أن يكون للعملية وجود في الميدان وفي كيغالي على حد سواء، ولضرورة وضع الترتيبات المتعلقة بالاستعاضة عن الموظفين المجازين. ومما يتسم بالأهمية أيضاً الدعم العام الذي تقدمه الحكومة للدور الذي تقوم به العملية الميدانية، وذلك من ناحية الحفاظ على أمن هذه العملية.

١٨ - ولا تمثل العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا أكبر وجود ميداني للمفوض السامي فحسب بل إنها تعمل في ظروف شديدة الصعوبة والخطورة في إطار علاقة حرجة مع حكومة جاءت في أعقاب الإبادة الجماعية. ويؤمل في أن تسمح مواصلة المناقشة مع الحكومة بالحفاظ على نظرة مشتركة إزاء الفائدة من الوجود المحلي للعملية الميدانية ومن عملية الرصد التي تضطلع بها وإزاء طرق للحوار والإبلاغ عن النتائج يتفق عليها وإزاء اضطلاع العملية الميدانية بدور استراتيجي في مجال بناء القدرات وتعزيزها يرتبط بصورة واضحة بتحليل لحالة حقوق الإنسان. وبالتالي سوف يتعين إيلاء أولوية قصوى للعملية الميدانية من حيث تزويدها بقيادة قوية وبموظفين يتمتعون بكفاءة مهنية في مجال حقوق الإنسان وبترتيبات أمنية، وبخدمات تقدمها لها المفوضية، ومن حيث تحقيق الاستقرار والقابلية على التنبؤ بالنسبة لتمويلها.

الحاشية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٦ (A/52/36).

— — — — —